موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه

إعداد

سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية

كلية التربية بالزلفي - جامعة المجمعة

- **ملخص البحث:**

لم يسلم كتاب سيبويه من النقد والاعتراض، فكان للنحويين من بعض أحكامه مواقف حكموا فيها بغلط سيبويه، وعرض السيرافي في شرحه للكتاب لبعض تلك الأغلاط، فكان له معها وقفات، وكان له منها مواقف، حاول هذا البحث تتبعها للوصول إلى موقف السيرافي منها.

جاء البحث في مقدمة اشتملت على هدف البحث وخطته، ثم تمهيد عُرض فيه لمصطلح الغلط في الدرس النحوي، لتأتي بعده الدراسة مقسمة على مبحثين: أولهما: موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه في القاعدة النحوية. والثاني: موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه في الشاهد أو المثال النحوي.

بعدها جاءت الخاتمة، وفيها عرض لأهم نتائج البحث، وتوصياته، وكان مما توصل له البحث:

- تمثل موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه في الاعتراض على تلك المسائل، وتوجيهها بما يتوافق والرأي الصحيح.
- تنوعت أغلاط الكتاب الواردة في شرح السيرافي، بين غلط في القاعدة النحوية، وغلط في الشاهد أو المثال النحوي.
- أظهرت الدراسة جانباً من صفات السيرافي، وأدبه العلمي مع العلماء السابقين.

والحمد لله أولاً وآخراً.

الكلمات المفتاحية: سيبويه -السيرافي - غلط - اعتراض - سهو.

*****

المقدمة:

اشتغل النحويون قديماً بكتاب سيبويه، وكانت لهم عنايتهم الخاصة بالكتاب، تفسيراً، أو تعليقاً، أو استدراكاً، ولم تقف العناية من النحويين عند ذلك، فكان لبعضهم جهود في التقويم أو الاعتراض، وقابل ذلك انتصارات من نحاة آخرين لسيبويه، حاولوا فيها بيان مراد سيبويه في المسائل ووجهوا رأيه فيها بما يتوافق والقاعدة النحوية.

وكانت للسيرافي عناية خاصة بالكتاب، تمثلت في شرحه الذي يعد واحداً من أكبر شروح الكتاب وأجمعها، اجتهد فيه في شرح الكتاب وتفسير كلام سيبويه بما تملّك من علم ورثه من أساتذته الذين استقى علمهم كابن السراج، وغيره.

ولم تنحصر عناية السيرافي عند تفسير الكتاب، بل تجاوزته إلى العناية ببعض الاستدراكات عليه، فعرض لما حكم به بعض النحويين من غلط سيبويه، مناقشاً ومدافعاً في مواضع، وموافقاً في أخرى، ولم تقتصر تلك الاستدراكات على القاعدة النحوية فحسب، بل تجاوزتها إلى الشاهد الشعري؛ فجاء هذا البحث ساعياً إلى الوقوف على تلك الاستدراكات التي عرض لها السيرافي، وموقفه منها، وجعلت عنوانه: موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه.

وللوصول إلى تلك الأهداف يحاول البحث الإجابة عن تساؤلات مضمونها:

- ما حقيقة الأغلاط النحوية التي عرض لها السيرافي في شرحه للكتاب؟
- ما موقف السيرافي من تلك الأغلاط المنسوبة إلى سيبويه؟

هذا. وقد سبق هذا البحث بدراسات جعلت من شرح السيرافي ميداناً لها، وعرضت لعدد من قضاياه، ومنها دراسات عرضت لموقفه من النحويين عامة، ومن تلك الدراسات:

- جهود السيرافي النحوية من خلال شرحه على كتاب سيبويه، رسالة علمية (دكتوراه) تقدمت بها الطالبة: مناهل عباس أحمد عوض السيد إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم درمان ٢٠١٢. وقد عرضت في فصلها الرابع لموقف السيرافي من النحاة.
- موقف السيرافي النحوي من سيبويه في شرح كتابه، رسالة علمية (ماجستير) تقدم بها الطالب: عقيل ثامر داود إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالي.

ولم أجد في تلك الدراسات ما يتعارض وإعداد هذا البحث، إذ لم تعرض - فيما ظهر لي من مباحثها - لموقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه، وإن كانت لبعضها وقفات حول موقف السيرافي من بعض النحويين، فاستعنت الله في رسم خطته، فجاءت في مقدمة وتمهيد تعقبهما الدراسة، ثم الخاتمة.

ففي المقدمة عرضت لموضوع البحث، وأهدافه، وتساؤلاته، وخطته والمنهج فيه.

أما التمهيد ففيه عرض لمصطلح الغلط تعريفاً وبياناً، تعريفاً لمفهومه اللغوي، وبياناً لمعناه الاصطلاحي في الدرس النحوي، مع بيان ما يرادف مصطلح الغلط من ألفاظ النحويين.

ثم في الدراسة عرضت للمسائل التي عرض لها السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه، حكاية أو حكماً، مرتباً تلك المسائل على ترتيب الأبواب النحوية في الألفية، وجعلتها في مبحثين:

المبحث الأول: موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه في القاعدة النحوية، وفيه عرضتُ بعض المسائل التي حُكم فيها بغلط سيبويه في القاعدة النحوية.

المبحث الثاني: موقف السيرافي مما غُلط فيه سيبويه في الشاهد أو المثال النحوي، وفيه عرض ودراسة لبعض المسائل التي حُكم فيها بغلط سيبويه في الشاهد النحوي

ثم جاءت الخاتمة، وفيها عرض لنتائج البحث وتوصياته.

هذا. وكان المنهج الاستقرائي الوصفي هو منهج هذا البحث، والتزمت في عرض المسألة أن أبدأها بما ورد في الكتاب فيها إما بنصه أو بمعناه، ثم أنقل السيرافي فيها من حكم، بعدها أعرض العلة التي لأجلها غُلِّط سيبويه، وبعض من حكم بغلطه من متقدمي النحويين أو متأخريهم.

ولم يتطرق البحث إلى التعريف بمؤلف المدونة أبي سعيد السيرافي، أو بكتابه؛ لما له ولكتابه من مكانة في الدرس النحوي تغني عن إطالة البحث بكلام لا يخفى على دارس العربية.

وكان من منهج البحث في تخريج الآيات أن يتبع الآية بسورتها ورقمها بين قوسين معقوفين بخط صغير، وأن أسبق البيت الشعري بوزنه محصوراً بين القوسين بالخط الصغير أيضاً.

وبعد. فما هذا البحث إلا جهد حرصت فيه على عرض المسائل ومناقشتها بصورة علمية منصفة، فإن كان التوفيق فمن الله، وله الشكر، والحمد لله أولاً وآخراً.

التمهيد:

ورد مصطلح الغلط في مؤلفات النحويين في مواضع متعددة، اختلف مرادهم منه باختلاف الموضوع، ففي بباب البدل سمّى النحويون واحداً من أنواعه ببدل الغلط، وهو البدل الذي يسبق فيه اللسان فيخطئ المتحدث، ثم يعود ويصوِّب خطأه، وهو هنا يقابل أنواع البدل الأخرى التي أوردها النحويون كالبدل المطابق، وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال.

وليس هذا المصطلح هو المراد بالدراسة، بل المراد ذلك المصطلح الذي يعدُّ واحداً من مصطلحات الأحكام المعيارية التي يصف به النحويون بعض الأساليب اللغوية، أو الأحكام النحوية، ولا بد قبل الشروع في مسائل البحث من التعريف بهذا المصطلح، ودلالته عند النحويين.

أما دلالته اللغوية فإن مصطلح الغلط يدور في اللغة على خلاف الإصابة[1]، فكل ما خالف الصواب من قول أو فعل فهو غلط في اللغة على ما قرره ابن فارس، فاللغو غلط، والسهو غلط، واللحن غلط، والخطأ غلط.

وكان لبعض علماء المعاجم رأي خالفوا فيه ابن فارس في تعميمه، فرأوا أن الغلط هو: أن تعيا عن معرفة وجه الصواب في الأمر[2]، وعليه فليس كل مخالفة للصواب تعدُّ غلطاً، بل الغلط ما اجتهدت في طلب الصواب فيه وعجزت عنه، وعليه فالسهو واللغو ليسا من الغلط. وهذا ما أكده العسكري في فروقه حين فرق بين الغلط والخطأ[3].

(١) ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، ٤: ٣٩٠.

(٢) ينظر: الأزهري: تهذيب اللغة، ٨: ٥٨. وينظر: ابن منظور: لسان العرب، ١٠: ١٠١.

(٣) ينظر: العسكري/ الفروق في اللغة، ٦٨.

وإذا كانت عناية هذه الدراسة بذلك الحكم المعياري الصادر من أولئك النحويين فإنه يمكن القول: إنه لم يكن لهذا المصطلح تعريف أو وصف في مؤلفات النحويين المتقدمة، بل اكتفى أولئك العلماء بالتعبير بهذا اللفظ في وصف تلك الظواهر، ولم يكن تحديد المصطلح أو دلالته داخلاً ضمن اهتمام أولئك العلماء؛ ولعل هذا راجع إلى طبيعة التأليف في تلك المرحلة، وأن اهتمام العلماء فيها إنما كان مرتكزاً على المعاني النحوية لتلك الألفاظ من غير التفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية(١).

وكان لذلك المنهج منهم أثر في الدرس النحوي، فلم يقتصر أولئك العلماء على مصطلح الغلط، بل جاءت مصطلحات أخر تنوب عنه في وصف ما خالف الصواب في الظاهرة اللغوية أو الحكم النحوي، مصطلحات تدل بمفهومها اللغوي على مخالفة الصواب؛ كالخطأ، واللحن، والسهو، والتوهم، بل ربما جمع النحوي بين مصطلحين في وصف الحكم.

كل تلك المصطلحات كانت أحكاماً معيارية يصدرها النحويون على بعض المسائل النحوية، أو بعض الأساليب اللغوية، وهي في حقيقتها اللغوية مختلفة الدلالة، إلا أن غالب أولئك العلماء لم يفرقوا بينها في الدلالة أو في وصف الظاهرة اللغوية.

ومع تردد مصطلح الغلط في مؤلفات النحويين كثيراً باعتباره أحد الأحكام التي يصدرها العالم على حكم أو تعبير لغوي فإنه لم يرد تعريف له أو تحديد، ولم يفرق بينه وبين ما يداخله من بقية المصطلحات الحكمية الأخرى، كالخطأ، واللحن وغيرها.

ولا تكاد الدلالة الاصطلاحية لهذا اللفظ تختلف في حقيقتها عن الدلالة اللغوية العامة التي قررها علماء اللغة، وإن كانت الفروق الدقيقة وخصوصية العلم حاضرة بين هذا المصطلح وما يرادفه من مصطلحات الحكم الأخرى. وكان لابن الحاجب في شرحه للمفصل وصف يمكن أن يعدّ تعريفاً وصفياً للغلط النحوي، حين وصف ما خالف القياس واستعمال الفصحاء بالغلط، وعليه من الممكن أن تعد هذه المحاولة أول تعريف للغلط النحوي(٢).

(١) ينظر: با بعير: ظاهرة النيابة في العربية، ٣.

(٢) ينظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ٢: ١٨٢. وينظر: الزكي: ظاهرة الغلط في الدرس النحوي، ٦.

ولم يكن منهج السيرافي في هذه المصطلحات بعيداً من منهج متقدمي النحويين، بل هو موافق لهم في منهجهم فلم يفرق بين المصطلحات المترادفة في هذا الباب، بل عاقب بينها في بعض المواضع، فالغلط، والخطأ، عنده حكم واحد، وربما وصف الحكم النحوي، أو الأسلوب اللغوي، بالخطأ، أو عبر عنه بالغلط، بل تجاوز إلى أبعد من ذلك، فشرَّك بين الغلط والسهو في بعض المواضع، قال: «وهذا سهو وغلط في الكتاب»[1].

ولما لم يكن من منهج النحويين في تلك المرحلة التفريق بين مصطلحات الأحكام المعيارية، وكان الوقوف على جميع تلك الأحكام بألفاظها يدفع إلى إطالة البحث، وتعدد مسائله، اقتصرت في هذا البحث على مصطلح الغلط، دون غيره من المصطلحات الأخرى الدالة على مخالفة الصواب مما قد ترد منها في المدونة.

موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه:

لم يقف جهد السيرافي في شرحه للكتاب عند التفسير فحسب، بل جاء مشتملاً على كثير من المناقشات العلمية، والخلافات النحوية، كما اشتمل على أقوال كثير من النحويين المتقدمين؛ لإيضاح مراد سيبويه، أو تفصيل كلامه، فجاء مرجعاً لأقوال أولئك العلماء ممن حكى السيرافي عنهم تلك الأقوال.

وإلى جانب ذلك كله كان للسيرافي عناية بما غُلِّط فيه سيبويه وبما استُدرك عليه، فكان أن عرض لها توجيهاً، أو موافقة، أو نقضاً.

والمتتبع لما ورد في شرح السيرافي من ذلك يرى أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين: أولهما: ما غُلِّط فيه سيبويه في القاعدة النحوية. والثاني: ما غُلِّط فيه سيبويه في الشاهد أو المثال النحوي.

وكان للسيرافي في كل قسم من هذين القسمين موقف عرض فيه لرأي سيبويه، وناقش الغلط بصورة تظهر العناية الخاصة بالكتاب، والمكانة العالية التي يحفظها لسيبويه.

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ١٩: ٥٢. وينظر أيضاً، ١٩: ٤٥٠.

المبحث الأول: موقف السيرافي مما غلِّط فيه سيبويه في القاعدة النحوية:

تعددت المواضع التي وُصِف فيها قول سيبويه بالغلط، فكان منها مواضع ذات صلة بالقاعدة النحوية، حُكم فيها على قول سيبويه بالغلط، فعرض السيرافي لها في كتابه، وكان له منها موقف، ومنها:

- الإعراب والبناء

(علامات الإعراب والبناء):

في باب مجاري أواخر الكلم عرض سيبويه لأحكام الإعراب البناء وعلاماتها، فقال: «وهي تجري على ثمانية مجارٍ[1].

أورد السيرافي موضعين من مواضع هذا الباب اعترض فيهما بعض النحويين على سيبويه في عبارته، حاكمين بغلط سيبويه فيهما. فكان الأول ما حكم به المازني من غلط سيبويه، جاء في شرح السيرافي: «يروى عن المازني أنه غلّط سيبويه في قوله: على ثمانية مجار، وزعم أن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها؛ وإنما الجري لما يكون مرة في شيء يزول عنه، والمبني لا يزول عن بنائه، وكان ينبغي أن يقول: على أربعة مجار على الرفع والنصب والجر والجزم، ويدع ما سواهن»[2].

وكان للسيرافي في شرحه للكتاب وقفات مع تلك العبارة، بيّن فيها أحكام هذا الباب، ثم عرض فيها لما اعترض به بعض النحويين على سيبويه، من ذلك ما يروى عن المازني من أنه غلّط سيبويه في عبارته تلك، عندما سمّى علامات البناء والإعراب مجاري، وعدّها ثمانية، موضحاً العلة الداعية للمازني إلى الحكم بغلط سيبويه.

واعتراض المازني على ما قرره سيبويه ظاهر واضح، فهو يرى أن مجاري أواخر الكلم إنما يكون على أربعة، هي علامات الإعراب، أما ما كانت حركته وحركة أول الكلمة واحد، فلا يوصف بهذا الوصف.

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ١٣.

(٢) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١: ٦٤.

واجتهد السيرافي في الرد على المازني في حكمه، مبيناً أن ذلك يكون من وجهين:

أولهما: أن حركة الآخر - وإن كانت بناءً - فإنه لا يوقف عليها بحركتها كما هو حال حركة صدر الكلمة أو وسطها، وعليه جاز أن توصف تلك الحركات بالمجاري.

الثاني: أنه لما كان موقع حركات البناء تلك أواخر الكلم، وكان الآخر موضع التغيير، جاز إطلاق المجاري عليهن - وإن كانت الحركة لازمة -توسعاً ومجازاً، ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة: حروف الإعراب. والمبني لا يعرب[1].

وعرض الشنتمري لهذا الموضع فلم تختلف عبارته وجوابه فيها عما أورده السيرافي في المسألة وقرره، بل حكى فيه ما روي عن المازني، وردَّ بما رد به السيرافي ناقلاً عنه ذلك من غير إشارة إليه، أو حكاية[2]. وموافقة الشنتمري لأبي سعيد فيما اعتل به دليل على اعتماده لتلك العلل النحوية، ولعل هذا هو الأقرب لمراد سيبويه.

أما الموضع الثاني الذي غُلِّط فيه سيبويه في هذا الباب، فهو ما حكاه السيرافي من قولهم: «غلط سيبويه في قوله: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة. قالوا: من قِبَل أن ما يدخله ضرب من هذه الأربعة هو حرف، لأن هذه الأربعة أراد بها الحركات والسكون، وما يدخله ضرب منها حرف؛ لأن الحركات لا تدخل إلا على الحروف، ثم قال: وبين ما بني عليه الحرف بناءً لا يزول. والذي بني عليه الحرف هو الحركة، فكأنه في التمثيل قال: لا فرق بين الحرف والحركة...»[3].

ومن اعترض على سيبويه في عبارته السابقة إنما اعترض عليه لمحاولته التفريق بين حرف الإعراب وحركات البناء، أو التفريق بين المعرب وحركات البناء. وهم يرون أن الفرق بين الحركة والحرف ظاهر لا يخفى على أحد، فلا حاجة إلى بيانه.

وقد أبان السيرافي الجواب عن هذا الاعتراض من خلال محاولته توجيه كلام سيبويه بما يمكن أن يحمل عليه من الفهم الصحيح، لا بما حمله عليه من اعترض على سيبويه فيه، فجعل في الكلام مضافاً محذوفاً، قال: «فالجواب في ذلك: أن سيبويه إنما أراد: لأفرق بين إعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين الحركة التي يبنى عليها الحرف بناء لا يزول، فحذف

(١) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١: ٦٤.

(٢) ينظر: الشنتمري: النكت، ١: ١٦٧.

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ١: ٦٥ - ٦٦.

المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كقوله:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[يوسف: آية ٨٢][١].

وهذه المسألة التي عرض لها السيرافي كان ابن ولاد قد أثبتها، مبيناً أن هذا الاعتراض من المبرد، وأن الرد عليه يكون من وجوه:

أحدها: أن الكلام محمول على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وهو رأي للزجاج والفارسي[٢].

والثاني أن يكون سيبويه توسّع في كلمه فسمى الحركة حرفاً.

الثالث: وفيه يحمل كلام سيبويه على التفريق بين المعرب والمبني فيكون المراد: لأفرق بين ما يدخله الإعراب، وبين ما يبنى عليه الحرف، وما أشبهه من الأسماء[٣].

ومع تعدد الأوجه التي حمل ابن ولاد عبارة سيبويه عليها اقتصر السيرافي منها على وجه واحد، هو تقدير المضاف كما تقدم، ولذا حين حاول إعادة صياغة عبارة سيبويه أعادها بلفظ المضاف (حركة)، وإن كان قدره أولاً بـ (إعراب)، قال: «وتصحيح اللفظ: فإنما ذكرت لك ثمانية مجار، يعني: النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، لأفرق بين حركات ما يدخله ضرب من هذه الضروب الأربعة: يعني بين حركة ما يدخله رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، فكأنه قال: لأفرق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم، وهو ما يتغير من الكلم بالعوامل التي تثبت مرة وتزول مرة أخرى، وبين ما بني عليه الحرف بناء لا يزول، يعني صيغت عليه الكلمة صياغة لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة، نحو: فتحة (أينَ)، وضمة (حيثُ)، وكسرة (هؤلاءِ)، ووقف (منْ)، فاعرف ذلك، إن شاء الله»[٤].

وقد عرض الصفار لهذا الاعتراض مورداً توجيه السيرافي وتقديره المحذوف في المسألة، ومستدركاً عليه تقديره المحذوف بلفظ الحركة، فقدّره بـ (إعراب)؛ لأن المقصود في المسألة: الإعراب مطلقاً لا الحركة [٥].

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ١: ٦٦.

(٢) ينظر: الفارسي: التعليقة، ١: ١٧. وينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١: ٦٦.

(٣) ينظر: ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٤٥.

(٤) السيرافي: شرح الكتاب، ١: ٦٦.

(٥) ينظر: البطليوسي: شرح الكتاب، ١: ٢٥٠.

من هذه التوجيهات يظهر أن عبارة سيبويه قابلة للحمل على واحد من الأوجه التي أوردها النحويون، وإن كان الحمل على تقدير مضاف محذوف هو الأولى، وهو التوجيه الذي اقتصر عليه السيرافي، وتقدير المضاف بما قدره به الصفار هو الأقرب؛ لما ظهر من أن المراد الإعراب جملة لا الحركة، وهذا التوجيه هو ما نبه إليه السيرافي وقدّر به المحذوف في بداية توجيهه لكلام سيبويه، لكنه في آخر كلامه قدره بالحركة، ولعل الصفار قد اعتمد الثانية وغفل عن الأولى فاستدرك عليه تقديره.

ويتبين موقف السيرافي مما غُلط فيه سيبويه في هذه المسألة في موافقة السيرافي لسيبويه أولاً، ثم في اعتراضه على الغلط، ومحاولته توجيه عبارة سيبويه بما يمكن أن تحمل عليه مما يوافق قواعد العربية من غير تكلف حين قدّر مضافاً كان تقديره كافياً للرد على المخالف أو المعترض بما حكم به.

- إجراء القول مجرى الظن:

التعليق فيها والإلغاء:

جاء في الكتاب: «وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية»[(١)]. جاءت عبارة سيبويه السابقة بعد حديثه عن الفعل (تقول)، المحمول على تظن في العمل، متى ما سبق باستفهام، واستكمل شروط العمل، جاز نصبه ورفعه لما بعده.

وفي شرح السيرافي: «قال أبو عثمان: غلط سيبويه في قوله: وإن شئت رفعت بما نصبت؛ لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل»[(٢)].

عرض السيرافي لعبارة سيبويه مفصلاً أحكام هذا الفعل وعمله، وشروط العمل، ليبين بعدها أنه متى ما أراد المتكلم ألا يحمل لفظ القول على باب ظن جاز له ذلك، فيرفع ما بعد القول وإن كان يجوز نصبه، فتقول: أتقول: زيدٌ منطلقٌ[(٣)].

ولم تختلف عبارة الرماني في شرحه للكتاب، وتقريره للمسألة عما قرره السيرافي فيها، بل كان موافقاً له في ذلك[(٤)].

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ١٢٤.

(٢) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢٤٣.

(٣) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢٤٣.

(٤) ينظر: ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٧٢. وينظر: الرماني: شرح الكتاب، ١: ٢٧٢.

إلا أن من النحويين من اختلف فهمه لعبارة سيبويه في الكتاب عما تقدم، فرأى أن مراد سيبويه فيها يوحي بأن الجملة الاسمية التي نصب ركناها بـ (تقول) يجوز لك أيضاً رفعهما بـ (تقول)، بناء على مفهوم كلام سيبويه، فالفعل هنا رافع وناصب، ولذا حكم بغلطه فيها؛ لأن الرفع ليس بالفعل، إنما هو بعامل آخر فزيدٌ، مرفوع بالابتداء، وهي في النصب معمول للفعل[1].

وقد سبق ابنُ ولاد السيرافي إلى ذلك فأشار إلى ما حُكم به من غلط سيبويه، ناسباً القول به إلى المبرد، فقال: «قال: وإن شئت رفعت بما نصبت. قال محمد: وهذا غلط، من قبل أنه إنما ينصب بتقول، وإذا رفع فإنما يرفع ما بعد تقول بالابتداء، ويحكيه لا أنّ (يقولُ) أحدثت شيئاً»[2].

وسواء أكان القائل المازني أم المبرد فإن السيرافي وضّح الإشكال الواقع في فهم أبي عثمان لكلام سيبويه، ووجه الكلام بما يمكن أن يحمل عليه، لا بما فهمه المازني، فحمل السيرافي الكلام على أحد وجهين:

الأول: أن تكون الباء في قول سيبويه: «بما نصبت»، ظرفية بمعنى في، ويكون المعنى: وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت فيه[3].

الثاني: أن تكون الباء في قول سيبويه زائدة، وزيادتها واردة في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وعليه يكون المعنى: «وإن شئت رفعت ما نصبت، والباء زائدة كما قال تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي: تنبت الدّهن وكما قال الشاعر[4]: [البسيط]

هُنَّ الحَرَائرُ لا رباتُ أَخْمِرةٍ ... سودُ المَحَاجرِ لا يقرأْنَ بالسّورِ»[5].

وكلا التوجيهين اللذين أوردهما السيرافي محتمل، فكل منهما يفيد جواز نصب الاسم الواقع بعد فعل القول به، أو رفعه بالابتداء.

(١) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢٤٣.

(٢) ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٧٢.

(٣) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢٤٣. وقد تابعه على هذا التوجيه الأعلم. ينظر: الشنتمري: النكت، ١: ٢٥٥

(٤) البيت للراعي النميري. ينظر: السيوطي: شرح شواهد المغني، ١: ٣٣٧.

(٥) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢٤٣. أبان السيرافي الشاهد في هذا البيت، فقال: «يريد: لا يقرأن السور». بزيادة الباء.

وسبق ابن ولاد السيرافي في ذلك، فنصّ على استحالة أن يكون ما حمل عليه المبرد لفظ سيبويه مراداً؛ لأن في ذلك غلطاً يستحيل أن يخفى على سيبويه، بل كلامه فيه محمول على التوسع في العبارة، والتوسع أسلوب ظاهر في عبارات النحويين وألفاظهم(١).

وقد وافق غير واحد من النحويين ابن ولاد والسيرافي فيما قرراه، فوافقهما المجريطي الذي نفى أن يكون ما فهمه المازني أو المبرد مراداً لسيبويه(٢)، والشنتمري الذي أكد أن سيبويه لم يعرض لذكر العامل هنا، ولم يكن مراده منها أن النصب والرفع معاً، إنما مراده جواز أحد الوجهين(٣).

وفي موافقة السيرافي لسيبويه بيان لموقفه من هذا الغلط؛ ولذا لما عرض لاعتراض المازني حفظ لسيبويه مكانه بنفيه أن يقع هذا الغلط أو أن يرد على عبارته فهم خاطئ من عالم آخر؛ ولذا أورد بعد ذلك ما يحتمله الكلام من توجيه يمكن أن يحمل عليه، ولا يخالف القاعدة النحوية.

- التوابع

(العطف على معمولي عاملين):

لا خلاف بين النحويين في جواز العطف على معمولي عامل واحد، وإنما خلافهم في العطف على معمولي عاملين مختلفين(٤)، وكان سيبويه قد عرض لهذه المسألة في كتابه، فقال: «ما عبدالله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ، ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه، كما تقول: ما كان عبدالله منطلقاً، ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على كان، وجعلته غير ذاهب الآن. وكذلك ليس، وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في (كان): ما كان زيدٌ ذاهباً ولا عمرو منطلقاً»(٥).

(١) ينظر: ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٧٣.

(٢) ينظر: المجريطي: شرح عيون كتاب سيبويه، ٨٢.

(٣) ينظر: الشنتمري: النكت، ١: ٣٥٦.

(٤) ينظر: الفراء: معاني القرآن، ٣: ٤٥. وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٤: ٤٣٢. وينظر: النحاس: إعراب القرآن، ٤: ٩٣. وينظر: الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ٦: ١٧٠.

(٥) سيبويه: الكتاب، ١: ٦٠.

جاء في شرح السيرافي: «وزعم الأخفش أن سيبويه غلط في إنكار العطف على عاملين، وأنه جائز، مثل: قول الله -تعالى- في قراءة بعض الناس[1]: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ﴾ [الجاثية: آية ٤]، فجر الآيات وهي في موضع نصب، ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: آية ٢٤]، عطفاً على خبر إنّ، وعلى اللام»[2].

ذلك الحكم من سيبويه هو ما جعل الأخفش يحكم عليه بالغلط في المسألة، إذ كان الأخفش يرى جواز العطف على عاملين لمعمول واحد مستشهداً بهذه الآية[3]، وكان السيرافي قبل ذلك عرض لما استشهد به المجيزون فردّ عليهم استشهادهم، ثم ردّ على الأخفش في حكمه في سيبويه بما سبق أن قرره في تلك الشواهد، فحمل تلك الآيات على ما تحتمله بما لا يخالف رأي سيبويه في المسألة، فرأى أن الآية الأولى التي أوردها الأخفش، وهي قوله -تعالى-: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ لا شاهد فيها، إنما الشاهد في تمام الآية، وهو قوله تعالى: ﴿آيَاتٌ﴾ وإن كانت هي موضع الشاهد فليست هنا معمولة لعامل قبلها، بل تأكيد لما ورد من لفظها في مبتدأ الآية، وهو قوله -تعالى-: ﴿لَآيَاتٍ﴾[4].

وهذا ما وافقه عليه الرماني، إذ عرض المسألة، وما نُقل عن الأخفش فيها، ليقرر أن ما استشهد به فيها محمول على التأكيد، والتأكيد لا يحتاج إلى حرف عطف[5].

أما الآية الأخرى التي استشهد بها الأخفش، وهي قوله تعالى: ﴿لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾. فإن السيرافي ردّ عليه بما وجه به الآية، فإن كان الأخفش يقدّر: إنّا أو إياكم لعلى هدى وإنّا أو إياكم لفي ضلال مبين. ثم حذفت إن واللام من قوله: ﴿أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾. فإن هذا التقدير لا حجة له فيه؛ لأنه عطف على اللام، وهي غير عاملة هنا[6].

وكان رأي السيرافي في هذه المسألة موافقاً لما قرره المبرد فيها فيما نقله عنه ابن ولّاد، قال: «قال محمد بن يزيد: واحتج أبو الحسن الأخفش في هذا الباب في جواز العطف على عاملين

(١) هي قراءة حمزة والكسائي، ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع، ٢: ٣١١.

(٢) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٤٧.

(٣) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع، ٢: ٣١١.

(٤) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٤٣ - ٤٨.

(٥) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ١: ١٨١.

(٦) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٤٨.

بآيتين ليس في واحدة منهما عطف على عاملين، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ﴾، وقوله: ﴿لَعَلى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾، قال: فعطف عَلى (في) وعلى (اللام)، واللام ليست عاملة»[1]. وكذا كان رأي الرماني في المسألة إذ رأى أن لا شاهد للأخفش في هذه الآية[2].

والذي يظهر بعد هذا أن السيرافي في هذه المسألة موافق لسيبويه ومتابع له في رأيه، وهذه الموافقة تعكس جانباً من موقفه من أحكام بعض النحويين بغلط سيبويه، موقف يتمثل في وصف ما وقع في هذه المسألة بما يحفظ لسيبويه مكانه في الدرس النحوي، وذلك حين وصف ما نسب إليه بالغلط. ثم اجتهد في نقض الحجة قبل تمامها، وهذا مذهب في الاحتجاج حسن، إذ لو سلّم للأخفش بحجته، ثم حاول نقضها، لكان في الكلام احتمال للغلط، لكن أن تنقض الحجة ولا يعتد بها بداية، ثم يأتي الرد المفصل بما يقطع بعدم صحة الاستشهاد بها، أو الاحتجاج بها لمذهب؛ ليكون ذلك قاطعاً لكل احتمال.

- الممنوع من الصرف

(أسماء القبائل):

في الكتاب: «فإذا قلت: هذه سَدُوسٌ، فأكثرهم يجعله اسماً للقبيلة. وإذا قلت: هذه تميمٌ فأكثرهم يجعله اسماً للأب. وإذا قلت: هذه جُذامٌ فهي كسَدُوس. فإذا قلت: من بني سَدُوسٍ فالصرف، لأنَّك قصدتَ قَصْدَ الأبِ[3].

جاء في شرح السيرافي: «وكان أبو العباس المبرد يقول: إن (سَدُوس) اسم امرأة، وغلّط سيبويه[4].

في باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم، عرض سيبويه لاسم (سَدُوس) فذكر أن هذا اللفظ يختلف باختلاف مراد المتكلم، فيذكّر ويؤنّث، وبه يختلف الحكم في المسألة، فإن كان المراد القبيلة فهي لفظ مؤنث يمنع من الصرف، وإن أراد الأب فهو مذكر مصروف.

(١) ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٥٦.

(٢) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ١: ١٨١.

(٣) سيبويه: الكتاب، ٣: ٢٤٩.

(٤) السيرافي: شرح الكتاب، ١٢: ٧٠.

ولم يوافق بعض النحويين سيبويه فيما قرره في هذا المسألة، بل حكموا بغلطه فيها، ومن أولئك النحويين أبو العباس المبرد، الذي قرر أن لفظ سدوس إنما هو اسم امرأة، وهو ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، ومتى زالت العلمية صُرف [1].

وهذا الحكم من المبرد في هذه المسألة هو ما جعله يحكم بغلط سيبويه فيها، والذي يظهر أن المبرد لم ينظر في هذه المسألة إلى مراد المتكلم، ولعله غفل عمن عرف باسم سدوس من رجال العرب.

وراجع السيرافي المبرد في هذا المسألة، وما قرره فيها من غلط سيبويه، ولم يعجز في الرد، بل أورد ما يصحح مذهب سيبويه بما أورده أصحاب التراجم وأسماء الرجال من رجال تسموا بهذا اللفظ، منهم: «سدوس بن درام بن مالك، وسدوس بن ذهل بن ثعلبة بن عكاية بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. وفي طيء: سدوس بن أصمع بن أبي بن عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان. وأخبرنا أبو بكر السكري عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن هشام بن محمد الكلبي: سَدُوس بن دَارِم فيمن عدّ من بني دارم [2]. وكذا كان رأي الرماني والشنتمري في شرحَيهما للكتاب[3].

وفي اتفاق الشراح في هذه المسألة على دلالة اسم (سَدُوس)، وبيانهم مجيئه للمذكر، وحكاية بعضهم ما يثبت ذلك، وتوجيههم ما جاء منه بلفظ المؤنث دليل على صحة ما قرره سيبويه واستعجال المبرد وخطئه فيما حكم به من غلط سيبويه.

وكان في أسلوب السيرافي وبيانه في هذه المسألة وتأييده كلام سيبويه بما تقدم مما حكاه من علماء الأنساب بيان لموقفه من سيبويه، موقف ظهر أولاً في حكاية هذا الغلط عن النحويين بعبارة توحي بعدم التسليم بما قرروه فيه، حين حكى وصْف رأي سيبويه في المسألة بالرأي الغلط، ولم يقل خطأ، وفرق بين الغلط والخطأ. ثم أيد كلام سيبويه بما يثبت صحته مما روي.

(١) ينظر: المبرد: المقتضب، ٣: ٣٦٤.

(٢) السيرافي: شرح الكتاب، ١٢: ٧٠.

(٣) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٥: ٢١٤٤. وينظر: الشنتمري: النكت، ٢: ٤٦٥.

- اسم الفعل
(الرباعي المعدول):

جاء وفي الكتاب: «وأما ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة فقوله[1]:

قَالتْ: لهُ ريحُ الصَّبا قَرْقارِ[2].

وفي شرح السيرافي: «قال أبو العباس المبرد: غلط سيبويه في هذا، وليس في بنات الأربعة من الفعل عدل، وإنما قَرْقَارِ وعَرْعَارِ حكاية للصوت، كما يقال: غَاقِ غَاقِ، وما أشبه ذلك من الأصوات. وقال: لا يجوز أن يقع عدل في ذوات الأربعة؛ لأن العدل إنما وقع في الثلاثي[3].

عرض سيبويه في كتابه للأحكام الخاصة بالاسم المؤنث المعدول به إلى فَعال. فعرض لأحكام كثيرة فيه سواء أكان ذلك المعدول مصدراً، أو اسم مصدر، أو وصفاً، ثم عرض لما عُدل إلى هذا الوزن مما جاء على أربعة أحرف، فذكر: قَرقَار وأنها معدولة عن الفعل الرباعي المجرد، من قولهم: قَرْقَر بالرعد[4]، وهذا ما وافقه عليه بعض النحويين، منهم الأخفش الذي نُقل عنه إجازته قياساً[5]، وابن السراج[6]، وابن الوراق في علله[7].

وخالفه بعض النحويين، ومنهم المبرد فحكم بغلط سيبويه في هذه المسألة، وكان للسيرافي وقفة خالف فيها المبرد فيما حكم به من غلط سيبويه، ورجح مذهب سيبويه فيها، مجتهداً في التعليل لمذهب سيبويه، إذ حكم بأن ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة هو الأقوى؛ ذلك أن حكاية الصوت لا يُخالف فيها اللفظ الأول اللفظ الثاني، بل يكون موافقاً له في بنائه، فيقولون: غاقِ غاقِ، ولفظ قَرقار ونحوه خالف أوله ثانيه، فدلّ على أنه ليس حكاية للصوت.

(١) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٦: ٣٠٩. والبيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي من جملة أبيات يصف فيها سحاباً، قال:

حَتَّى إذا كَانَ على مُطَـار ... يُمناه واليسرى على الثَّرثار
قَالَت لَهُ ريح الصَّبَا: قَرْقَار ... تمري خِـلايـا هزم نَثَّار
بَين مشـايِعَ لَـهُ دُرَّارَ ... فشَق أنهَـاراً إلَى أنهَـار.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٣: ٢٧٦.

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ١٢: ١٠٦.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٣: ٢٧٦. وينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١٢: ١٠٦.

(٥) ينظر: الأشموني: شرح الألفية، ٣: ٤٨.

(٦) ينظر: ابن السراج: الأصول، ٢: ٨٩ - ٩٠.

(٧) ينظر: ابن الوراق: علل النحو، ٤٧٢.

وعرض ابن ولاد لهذه المسألة في انتصاره لسيبويه، ورد على المبرد فيها بأن هذه الكلمة لما جاءت فعلاً فيما روي عن العرب فالاسم منها هو: معرعر، هذا هو الأصل فيها، ثم لمّا لم يكن له اسم معروف دل ذلك على العدل فيه. كما أبان أن عرعار ليس حكاية لقولهم: عارِ عارِ؛ لمخالفة هذه البناء لأسلوب العرب في حكاية الأصوات[1].

ويظهر أن لابن ولاد أثراً في السيرافي؛ إذ اعتل ببعض ما اعتل به، ثم إن من النحويين من تابعهما في ذلك، منهم الشنتمري[2]،وابن مالك[3]، وناظر الجيش[4]، وغيرهم.

- أبنية المصادر

(مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل):

في باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاث، عرض لمصادر بعض الأفعال، ومنها، مصادر ما جاء من الأفعال على وزن (فَاعَلتُ) فجاء فيه: «وأما فَاعلْتُ فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً: مُفَاعَلة، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك: جالسته مجالسةً[5].

وجاء في شرح السيرافي: «قال أبو سعيد: كلام سيبويه في هذا مختلّ، وقد أنكر، وذلك أنه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مفاعلة، ألا ترى أنك تقول: قاتلت، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول: مقاتلة في المصدر، وبعد القاف ألف زائدة، فالألف موجودة في الفعل والمصدر، فكيف تكون الميم عوضاً من الألف، والألف لم تذهب؟[6].

خالف السيرافي سيبويه فيها قرره في بعض أحكام هذه المسألة، فأبان ما ظهر له من اختلال في عبارة سيبويه، اختلال سببه أنه جعل الميم عوضاً عن الألف الواقعة بعد الفاء، ذلك أن الألف موجودة في الفعل وفي المصدر، فكيف يعوّض عما هو موجود؟

(١) ينظر: ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٢٠٢.

(٢) ينظر: الشنتمري: النكت، ٢: ٣٨٦

(٣) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية، ٣: ١٣٩٢.

(٤) ينظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ٨: ٣٨٦٥.

(٥) سيبويه: الكتاب، ٤: ٨٠.

(٦) السيرافي: شرح الكتاب، ١٥: ١٦٥.

ويظهر أن السابق في إنكار هذا على سيبويه هو أبو العباس المبرد، وأن السيرافي متابع له في ذلك، ذلك أن ابن ولاد عرض لهذه المسألة في انتصاره لسيبويه، قال: «قال محمد: الاعتلال خطأ، من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة»(١).

ولم يوافق ابن ولاد المبرد فيما اعترض به، بل اجتهد في توجيه كلام سيبويه بما يمكن أن يحمل عليه، وهذا ما وافقه عليه الرماني الذي بنى شرحه لمسألة الكتاب على ذلك موضحاً صورة التعويض وجانب النقص الذي ظهر في المصدر بسبب تغير موقع الحرف، فظهرت حاجته إلى العوض(٢).

وكان لأولئك النحويين في تحديد موضع العوض في وزن هذا المصدر على ما قرره سيبويه، أقوال:

الأول: ما ذهب إليه ابن ولاد، من أن هذه الميم وتلك الهاء ليست عوضاً في وزن واحد من أوزان مصادر هذ الفعل، بل هي عوض لمصدريه، ذلك أن مصدر فاعلتُ يأتي على وزنين: الأول: فِعال، نحو قاتلت قتالاً، والثاني: مفاعلة، مقاتلة، وعليه: فالميم عوض عن الألف الأولى فيما جاء على وزن: فِعال من مصادر هذا الفعل. والهاء: عوض عن ألف المصدر فيما جاء من مصادر هذا الباب على وزن: مفاعلة(٣).

الثاني: مذهب الرماني، وفيه يرى أن الميم عوض من الألف في ثاني المصدر، وأن العوض لم يكن بحذف حرف إنما بتغيير موقعه من الكلمة، فاستوجب ذلك عوضاً، أما الهاء فهي عوض عن الألف المصادر التي تكون قبل آخر حرف فيها.

الثالث: أن الميم عوض من قلب الألف ياء في مثل: ضيراب، وقيتال، إذ المصدر في هذه إنما هو على زنة فِعلال، وعليه فالميم عوض هنا(٤).

(١) ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٢٤٩.

(٢) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٦: ٣٠٣٦.

(٣) ينظر: ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٢٤٩.

(٤) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٤: ٢٣٢. وينظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ٨: ٣٧٩٨.

الرابع: أن الألف الثابتة في المصدر هي ألف اسم المفعول حين جاء المصدر على وزن اسم المفعول، وليست الألف فيه ألف المصدر؛ وعليه فالميم عوض عن ألف المصدر[1].

أما السيرافي فلم يكن له توجيه لهذه المسألة، ولعل هذا ما يؤكد موقفه من غلط سيبويه فيها، وموافقته للمبرد فيما ذهب إليه من غلط سيبويه واختلال كلامه، وعندي أن هذا الرأي سببه تعذر توجيه المسألة عند السيرافي، واعتماده على صريح عبارة سيبويه فيها، ووجود حكم سابق لعالم نحوي له مكانه في الدرس النحوي حكم بغلط هذه المسألة وغلط سيبويه فيها.

ولعل السيرافي خفي عليه مثل تلك التوجيهات التي سيقت من النحويين لهذه المسألة، فخالف سيبويه فيها، وهو المتابع له في غالب أقواله.

وما توجيه النحويين لهذه المسألة بتلك الأوجه وحملهم إياها على أكثر من توجيه إلا دليل على موافقتهم لسيبويه وحسن فهمهم لكلامه، ولعل من أقرب التوجيهات المقبولة في هذه المسألة ما حمل فيه المصدر على أصله، وأن التعويض للمصدر القياسي لهذه الأفعال، وهو ما وجه به ابن ولّاد.

(١) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٤: ٢٣٣.

المبحث الثاني:

موقف السيرافي مما غُلِّط فيه سيبويه في الشاهد أو المثال النحوي:

كان مما عرض له السيرافي في كتابه اعتراضات بعض النحويين، أو ما ظهر له من غلط فيما ساقه سيبويه من شواهد أو أمثلة؛ لذا فإن هذا المبحث سيقف على تلك الأحكام محاولاً بيان موقف السيرافي منها، وتوجيهه لها.

- إعمال صيغة فَعِيل:

جاء في الكتاب: «وفَعِلٌ أقلُّ من فَعيل بكثير. وأجروه حين بنوه للجمع كما أُجريَ في الواحد ليكونَ كفَواعِلَ حين أُجريَ مثل فاعلٍ... ومنه قول ساعدة بن جؤية: ...[1].

وفي شرح السيرافي: «وأما الشاهد في فعيل فقول ساعدة بن جؤية[2]: [البسيط]

حتّى شَآها كليلٌ مَوهِناً عَمِلٌ بَاتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم ينمِ

فعدّى كليل، إلى موهن. فقال النحويون: هذا غلط من سيبويه بيّن»[3].

حين عرض سيبويه في كتابه لأوزان صيغ المبالغة الملحقة باسم الفاعل للدلالة على التكثير، وأحكامها، كان مما عرض له وزنا: فَعِيل وفَعِل، مبيناً منزلتهما، وحكمهما، وحكم إعمالهما، فأجاز إعمالهما مستشهداً لذلك بعدد من الشواهد الشعرية، ومنها البيت السابق الذي ساقه شاهداً على نصب ما جاء على زنة فعيل، وهو: كليل، لمفعوله، وهو هنا: موهناً.

وكان لبعض النحويين وقفة مع هذا الشاهد، حكموا فيه بغلط سيبويه في استشهاده؛ ذلك أن ما جاء في هذا البيت على وزن فَعيل، وهو: كليل، لا ينصب مفعولاً؛ لأنه مأخوذ من فعل لازم، والاسم المنصوب بعده وهو قوله: موهناً، منصوب على الظرفية، وفي استشهاد سيبويه به غلط[4].

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ١١٢ - ١١٣.

(٢) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، ٨: ١٥٨.

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢١٥ - ٢١٦. وينظر: المبرد: المقتضب، ٢: ١١٥. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٨٠.

(٤) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢١٦. وينظر: المبرد: المقتضب، ٢: ١١٥. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٨٠. وينظر: ابن مالك: شرح الكافية، ٢: ١٠٣٦. وينظر: البغدادي: شرح أبيات المغني، ٦: ٣٢٤.

ويظهر أن هذا الحكم كان للمبرد، إذ كان قد اعترض على سيبويه في استشهاده بهذا البيت لما جاء على زنة فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، قال: «واحتج سيبويه بقول الشاعر:

حتّى شَآها كليلٌ مَوهِناً عَمِلُ بَاتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم ينمِ

فجعل البيت موضوعاً من فَعِيل وفَعِل بقوله: عَمِل وكَلِيل، وليس هذا بحجة في واحد منهما؛ لأن موهناً، ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل كان الفعل متعدياً أو غير متعد»[1].

وحين عرض السيرافي لهذا الموضوع ردَّ على ما اعترض به المبرد في هذه المسألة، مبيناً أن (كليل)، والتي هي صيغة من صيغ المبالغة، إنما هي في الأصل اسم فاعل، فهي في معنى: مُكِلّ، لكن لمّا عدل عن صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة للدلالة على التكثير جاز لهذه الصيغة العمل فيما يعمل فيه اسم الفاعل، فنصبت المفعول[2]. وبمثل هذا كان ردّ ابن ولاد في انتصاره لسيبويه على المبرد[3]. ووافقهما الشنتمري في ذلك، وزاد أنْ بيّن أنّ للاتساع والمجاز في عبارة النحويين أثراً في مثل هذه المسائل[4].

وكان لأبي حيان في التذييل وقفة عند هذا الشاهد وأحكام النحويين فيه، مؤكداً صحة استشهاد سيبويه بهذا الشاهد، ذلك أن حمل البيت على ما استشهد به سيبويه من جعل (مُوهناً) معمولاً لـ فعيل يصح معه معنى البيت، ولا يعارض أول البيت بآخره، إلا أنه جعل الأصل في هذا الوزن اللزوم، وما نقل عن العرب متعدياً فيحفظ ولا يقاس عليه[5].

ويظهر من خلال تلك النقول موقف السيرافي مما نسب إلى سيبويه من الغلط في هذا الشاهد الشعري، موقف تمثل في موافقة سيبويه في استشهاده؛ ولذا اجتهد في توجيه الشاهد الذي استشهد به سيبويه بما يوافق القاعدة النحوية التي يراها.

(١) المبرد: المقتضب، ٢: ١١٥.

(٢) السيرافي: شرح الكتاب، ٣: ٢١٦. وينظر: الرماني: شرح الكتاب، ١: ٢٦٤.

(٣) ينظر: ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٦٩.

(٤) ينظر: الشنتمري: النكت، ١: ٣٤٧.

(٥) ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠: ٣١٥.

كما يظهر أثره في النحويين إذ لم يبتعد الشنتمري في تعليله لسيبويه وتوجيهه لكلامه عما قرره السيرافي في المسألة.

- العدل فيما آخره راء:

في باب ما جاء معدولاً عن حده في المؤنث، كما جاء المذكر معدولاً عن حده جاء في الكتاب: «فمما جاء آخره الراء: سَفارِ، وهو اسم ماء، وحَضارِ، وهو اسم كوكب، ولكنهما مؤنثان كماوية والشعرى، كأن تلك اسم الماءة، وهذا اسم الكوكبة»(١).

وجاء في شرح السيرافي: «والأغلب عندي أن التمثيل بـــ(ماوية) غلط وقع في الكتاب، وإن كانت النسخ متفقة عليها، وإنما هو كـ(ماءة) وهو أشبه؛ لأن سَفارِ ماء، والعرب قد تقول للماء المورود ماءة»(٢).

وكان السيرافي قد اعترض على سيبويه فيما ساقه من مثال في هذه المسألة، مبيناً أن ما ورد غلط، وعلة الغلط عنده أنه لم يرد عن العرب ما يمكن حمل الماء فيه على التأنيث إلا ما نقل عنهم من قولهم: ماءة، فالأولى أن يقال: ولكنهما مؤنثان كماءة والشعرى.

ويظهر أن هذا الحكم بالغلط في عبارة الكتاب لم يسبق إليه السيرافي؛ إذ لم أجد فيما وقفت عليه -من أشار إليه قبل السيرافي، وهو وإن كان لا يخفى على عالم فإنه تنبيه دقيق يظهر جانباً من حرص السيرافي على إظهار الكتاب بالصورة التي تليق به وبصاحبه.

وتابع الأعلم السيرافي في هذا الملحظ، مغلباً جانب الغلط في هذا التمثيل، للعلة التي نص عليها السيرافي من أن العرب تقول للماء المورود: ماءة، لا ماوية(٣).

وجميل هذا التعبير من السيرافي في الغلط بهذه المسألة، حيث لم ينسب الغلط إلى سيبويه، بل قال: «غلط وقع في الكتاب»، وهذا يوحي بأن الغلط قد لا يكون من سيبويه بل من غيره ممن تعرض للكتاب بنسخ أو نقل أو تعليق. وإنما عبّر السيرافي بمثل هذه العبارة؛ لاعتقاده أن مثل هذا الغلط لا يقع من إمام العربية وعالمها.

(١) سيبويه: الكتاب، ٣: ٢٧٩.

(٢) السيرافي: شرح الكتاب، ١٢: ١١٠.

(٣) ينظر: الشنتمري: النكت، ٢: ٤٨١.

هذا. وإن كنت أوافق السيرافي فيما نص عليه من أن الصواب فيما ورد في الكتاب أن يقال: ماءة في مؤنثه؛ ليكون موافقاً لما تقرر في القواعد العربية، وليكون أشبه بعبارة سيبويه، وبما ساقه مثالاً لهذه المسألة، فإني أقول: إنه يمكن أن يعتذر لسيبويه أن يكون قصد بهذا اللفظ ما عرف عند العرب من تسمية بعض موارد الماء بهذا اللفظ، مثل: ماوية النزع[1]، وفيها يقول ابن مقبل[2]: [البسيط]

هاجُوا الرحيلَ، وَقَالُوا: إنّ مَشْرَبَكم ... مَاءُ الذنابِين مِنْ ماوِيَّةَ النُّزُعِ

- الجمع (جمع المؤنث السالم):

في باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف عرض سيبويه لما يجمع عليه، سواء أكان غير مختوم بالتاء أو مختوماً بها، وسواء أكان الجمع جمع تكسير أم جمعاً بألف وتاء، فعرض لجمع بعض الأسماء بالألف والتاء، وما يقع في تلك الأسماء من شذوذ، مثل جمعهم: عِير على عِيَرَات، إذ القياس سكون يائه، إلا أنهم اتفقوا على تحريكها، وفي تحريك هذه الياء الساكنة تعريض لها للإعلال، قال: «قد يجمعون المؤنَّث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنَّه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عُرُسَاتٌ وأَرَضاتٌ، وعِيرٌ وعِيَرَاتٌ، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيلٍ؛ لأنَّهم يقولون: بَيَضَاتٌ وجَوَزَات»[3].

وفي شرح السيرافي: «رأيت النّسخ والروايات في كتاب سيبويه[4]: عَيْرٌ وعَيَرَاتٌ، بفتح العين، وهو عندي غلط في النقل؛ لأن سيبويه قال: وقد يجمعون المؤنث، وعَيْرٌ ليس بمؤنث»[5].

(١) ماويّة بكسر الواو، وتشديد الياء بعدها. ويقال أيضا: ماويه، بفتح الواو، وإسكان الياء، وكسر الهاء التي لا تندرج تاء، وهو ماء ببطن فلج، على ست مراحل من البصرة. وقال أبو حاتم: نسب هذا المنزل إلى ماويّة بنت مر، أخت تميم بن مر. البكري: معجم ما استعجم، ٤: ١١٧٨.

(٢) ينظر: ابن مقبل: ديوانه، ١٦٨. وقبله:
لا يبعدِ الله أصحاباً تركتهمُ ... لمْ أدرِ بعدَ غداةِ البينِ ما صنعُوا
هذه رواية الديوان، ومعجم ما استعجم، وفي معجم البلدان روي بلفظين بـ: ماوانة الترع، ومارانة الترع، ورجّح الثانية. ينظر: البكري: معجم ما استعجم، ٤: ١١٧٨. وينظر: الحموي: معجم البلدان، ٥: ٤٥.

(٣) سيبويه: الكتاب، ٣: ٦١٥.

(٤) قد يردُ على هذه المسألة وارد يُرى فيه أن الأولى ألا تكون داخلة في مسائل هذا البحث؛ لأن الغلط فيها لا ينسب إلى سيبويه نفسه بل الغلط من النُّسَّاخ، وهذا ما أثبته السيرافي وأكّده؛ لكني أوردتها هنا لما وجدته من تواتر هذا الغلط عند النحويين حين تتابعوا على توجيه كلام سيبويه، واعتمدوا مثاله بغلطه، فأثبته لهذه المسألة.

(٥) السيرافي: شرح الكتاب، ١٤: ٢٠٤.

وجاء النحويون بعد سيبويه فاختلفوا في هذا الجمع ومفرده؛ لخلافهم في الضبط؛ فالمبرد والزجاج والرماني[1]، ذهبوا إلى «عَيَرَات، بفتح العين، قال المبرد: جمع عَيْر -وهو الحمار- وقال الزجاج: جمع عَير، الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث[2]. وذهب غيرهم إلى أنه بالكسر: عِيَرات، جمع عِير، وهي الإبل المحملة بالميرة[3].

وكان السيرافي قد عرض في شرح الكتاب لهذه المسألة وخلاف النحويين فيها، وكان له فيها حكم اعترض فيه على ضبط هذا اللفظ في الكتاب، فمن ضبط هذا اللفظ بهذا الوزن: عَيرٌ، فقد غلط؛ ذلك أن عبارة سيبويه واضحة الدلالة، إذ كان حديثه عن المؤنث، والمؤنث من هذا اللفظ هو: عِيرٌ، والعير في اللغة هي القافلة، وهي مؤنثة كما نص على ذلك علماء المعاجم. أما العَير، فهو: الحمار[4]، وهو مذكّر.

وكان بعض من ضبط هذا اللفظ بذلك الوزن قد وجه اللفظ بما يوافق كلام سيبويه؛ إذ جعل لفظ (عَير) دالاً على العظم الناتئ في الكتب أو القدم، وهو مؤنث[5]. وهذا مما لم يسلم به السيرافي وعدّ القول به والحمل عليه تكلفاً؛ لأنه لم يعرف تأنيث هذا ولا جمعه على عَيرَات[6].

ويظهر أن السيرافي من خلال كلامه السابق أدرك إشكالية منهج التسوية عند سيبويه، ذلك أن هذا المنهج أوقع النحويين في الخلاف في بعض المسائل النحوية والتصريفية التي عرضها لها سيبويه، وسوّى فيها بين مسألتين.

ثم بيّن السيرافي الصواب في هذه المسألة فقال: «والصواب عندي أن يقال: عِيرٌ وعِيَراتٌ، وعيرٌ مؤنث، قال الله عز وجل: ﴿وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنا فِيها﴾ [يوسف: آية٨٢] وكان حقها أن يقال: عِيَرات؛ لأن جمع السّلامة في فُعْل وفِعْل إذا كان بالألف والتاء أن يقال: فُعُلات كظلمات وفِعِلات كسدرات، وإذا كان فيه واو أو ياء استثقل الضم والكسر

(١) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٦: ٢٧٦٧.

(٢) المرادي: توضيح المقاصد، ٣: ١٣٧٤. وينظر: أبو حيان: الارتشاف، ٢: ٥٩٣.

(٣) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١٤: ٢٠٤. وينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢: ٥٩. وينظر: المرادي: توضيح المقاصد، ٢: ٥١٨. وينظر: الشاطبي: شرح ألفية ابن مالك، ٦: ٤٨٠.

(٤) ينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، ٤: ١٣١. وينظر: ابن منظور: لسان العرب، ٩: ٤٩٥ (عير)

(٥) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ٩: ٤٩٢(عير)، وينظر: المرادي: توضيح المقاصد، ٣: ١٣٧٤. وينظر: أبو حيان: الارتشاف، ٢: ٥٩٣.

(٦) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١٤: ٢٠٤

فيقولون في تُومَة: تُومَاتٌ، وفي تِينَة: تِينَات، وقالوا في عِير: عِيرَات فحركوا على لغة هذيل في تحريك الثاني من بَيضَات، وقال الكميت: [الخفيف]

عِيرَاتُ الفِعَالِ والحَسَبِ العو دِ إليهِمْ مَعدودةُ الأَعْكَامِ[1].

ويظهر أن ما أورده السيرافي قد تنبه إليه بعض متقدمي النحويين قبله، إذ جاء في حواشي الفارسي على الكتاب نقلاً عن نسخة أبي بكر بن السراج: «وكان أصل نسختي: عَيرَات، فأقرأنا (ب[2]) عِيرَات، فأصلحته عليه، فهذا مؤنث يستقيم عليه ما ذكره سيبويه»[3]. ووافق بعض النحويين أبا سعيد فيما ذهب إليه، منهم ابن يعيش الذي قرر أنها جمع عِير، وأن العَير لا يعرف مؤنثاً إلا أن يكون جمع عيرة لأنثى الحمار[4].

إلا أن أبا علي الفارسي بعد إصلاحه نسخته عاد واعترض على ما ضبط به الجمع؛ «لأن عِيرات لا يمتنع فيها التحريك كما امتنع في بَيضات؛ لأن بيضات يكره لأن الياء يجب أن تنقلب ألفاً، وعِيرات لا يستنكر فيها الحركة، لأن قبلها كسرة فإذا تحركت لم تنقلب»[5].

وكذا كان مذهب أبي حيان والأزهري موافقاً لأبي سعيد السيرافي[6]، جاء في التذييل: «واضطرب أبو العباس في عَيرَات بفتح العين، فقال: هو جمع عَير، وفسره بالحمار. وهو لا يصلح في هذا الموضع؛ لأن سيبويه إنما قال: وقد يجمعون المؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث بالتاء. فإنما يجب أن يذكر شيئا مؤنثاً يجمع بالألف والتاء لا هاء فيه. وأبو العباس قد جعله مذكراً... والصحيح أنها جمع: عِير، وهي الإبل، وهي مؤنثة[7].

والذي يظهر أن الضبط الصحيح لهذا اللفظ هو ما قرره السيرافي هو: عِيرَات، وأنه جمع: عِير، وهي ما تحمل عليه الميرة من إبل وغيرها، وذاك لأمور، منها:

ما أورد الفارسي من قراءته الكتاب على أبي بكر بن السراج بهذه الصيغة، عِيرَات، وتعديله نسخته عليه، وإقراره بأن ذلك هو الأقرب لكلام سيبويه.

(١) السيرافي: شرح الكتاب، ١٤: ٢٠٤.

(٢) (ب) هو رمز لنسخة أبي بكر بن السراج في حواشي الفارسي؛ كما أشار إلى ذلك المحقق.

(٣) الفارسي: حواشي الكتاب، ٣: ١٤٣٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٥: ٦٠.

(٥) الفارسي: حواشي الكتاب، ٣: ١٤٣٧.

(٦) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، ٢: ٥١٨.

(٧) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢: ٥٩. وينظر: أبو حيان: الارتشاف، ٢: ٥٩٢.

أنه التوجيه الأقرب لما يقتضيه سياق الكلام في عبارة سيبويه، ذلك أنه قال: «وقد يجمعون المؤنث...»، وما ضبط به المبرد اللفظ، مخالف لمقتضى الكلام على ما أثبته السيرافي.

أمّا ما وجه به الزجاج هذا اللفظ من حمله معناه على العظم الناتئ في القدم أو الكتف، فإن هذا المعنى يوافق دلالة هذا اللفظ في اللغة - على ما قرره ابن فارس[1] وغيره - إلا أنه يعارض بما حكاه السيرافي من أن هذا اللفظ بمعناه لم يعرف جمعه على: عَيرات.

- الإدغام

(إدغام الواو في الميم):

حين عرض سيبويه في كتابه لأحكام إدغام الحروف المتقاربة بيّن بعض الأحكام الخاصة بإدغام المتقاربين، ومما بيّنه وعرض له في هذا الباب إدغام الواو أو الياء إذا انفتح ما قبلهما، فذكر أنهما والحالة هذه لا يدغمان إلا في مثلهما، ثم قال: «ولو كانت مع هذه الياء التي ما قبلها مفتوح والواو التي ما قبلها مفتوح ما هو مثلهما سواءٌ، لأدغمتهما ولم تستطع إلا ذلك، لأن الحرفين استويا في الموضع وفي اللين، فصارت هذه الياء والواو مع الميم والجيم نحواً من الألف مع المقاربة، لأن فيهما ليناً وإن لم يبلغا الألف، ولكن فيهما شبهٌ منها. ألا ترى أنه إذا كانت واحدةٌ منهما في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرها إذا كانت قبل حرف الروي، فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرت لك. وذلك قولك: رأيت قاضي جابرٍ، ورأيت دلو مالكٍ، ورأيت غلامي جابرٍ[2].

جاء في شرح السيرافي: «ومثّل إدغام الواو في الميم بقوله: رأيت دلو مالك، وهذا سهو وغلط في الكتاب؛ لأنه لو قال: سَلْمُ مالك ما أدغمت الميم في الميم؛ لسكون ما قبل الأولى، وينبغي أن يكون التمثيل: هؤلاء مصطفو مالك[3].

اعترض السيرافي على سيبويه فيما مثل به في هذه المسألة حاملاً ذلك على السهو والغلط، والعلة التي دعت السيرافي إلى الحكم بالغلط في هذا المثال هي ما يترتب على الإدغام والحالة هذه- من توالي ساكنين، فاللام التي قبل الواو في دَلْو ساكنة، ومتى ما أدغمت الواو في الميم

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، ٤: ١٩١.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٤: ٤٤٦.

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ١٩: ٥٢

وجب تسكين الحرف الأول فتوالى ساكنان، وتوالي الساكنين يمنع إدغام المتماثلين فضلاً عن المتقاربين، أمّا مصطفَو مالك فلا توالي في المثال لساكنين؛ ولذا يصح الإدغام.

وحين عرض الرماني في شرحه للكتاب للمسألة أورد أمثلة توافق أحكام هذا الباب، ولعله بهذا قد أدرك الغلط في أمثلة الكتاب فعدل عنها إلى ما يوافق القاعدة النحوية[1].

ولم أجد -فيما وقفت عليه- من نبه إلى هذا الغلط قبل السيرافي، ما يظهر الدقة والتبحر العلمي لهذا العَالم، وعدم اكتفائه بالشرح، بل جاوزه إلى النقد والتقويم.

وعبارة السيرافي في هذه المسألة تبين جانباً من منهج التأليف النحوي في تلك المرحلة، حيث لم يكن المصطلح النحوي مرتكز الدرس النحوي، ولم تكن مصطلحات الأحكام المعيارية قد استقرت الاستقرار التام، بل كان الاهتمام بدلالة الألفاظ على معانيها؛ ولذا جمع في عبارته هنا بين السهو والغلط، ولا شك أن الفرق بينهما ظاهر.

وبالنظر إلى ما قرره السيرافي في هذا المسألة، والعلة التي لأجلها حكم بحكمه يتبين موقفه السيرافي من غلط سيبويه في هذه المسألة، وعليه فالصواب في مثال هذه المسألة ما أورده السيرافي أو قيس عليه.

- إدغام الهاء في الحاء

جاء في الكتاب: «ومما قالت العرب الهاء في الحاء، قوله:

كَأَنَّهُ بعدَ كَلالِ الزَّاجرِ ومَسْحِي مَرُّ عُقاب كَاسِرِ

يريدون: ومسحه[2].

وفي شرح السيرافي: «وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهو أو غلط[3].

جاء اعتراض السيرافي السابق على ما استشهد به سيبويه في كتابه من إدغام الهاء في الحاء، وكان سيبويه وقف في الكتاب على إدغام الحروف المتقاربة، وهل الإدغام فيها هو

(١) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٨: ٣٧٦٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٤: ٤٥٠.

(٣) السيرافي: شرح الكتاب، ١٩: ٥٨.

الأفضل أم الإظهار؟ فوقف على إدغام حروف الحلق، كإدغام العين في الحاء، أو إدغام الهاء في الحاء، واستشهد على ذلك بما ساقه من شاهد شعري.

وقد أورد السيرافي في شرحه كلام سيبويه معترضاً عليه فيما قرره فيه، محاولاً بيان وجه الغلط في هذا الشاهد بأمور ثلاثة:

- أولها: أن إدغام الهاء في الحاء في مثل هذا الموضع يوقع في اجتماع الساكنين، ذلك أن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم ساكن، ولا يدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المد واللين.
- الثاني: أن إدغام الهاء في الحاء هنا له أثر في اختلال الوزن العروضي للبيت.
- الثالث: من قول سيبويه نفسه: «ومما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء». فليس هذا من مواضع إدغام الهاء في الحاء؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول[1].

وكان ابن ولاد حكى الغلط عن المبرد، قال: «قال محمد: وهذا خطأ، لا يجوز إدغامه، لأن السين ساكنة، وكيف تسكن الحاء بعدها، فهذا من الخطأ الفاحش[2].

ولم يكن الرماني في رأيه بعيداً عن رأي السيرافي في هذه المسألة، وإن لم يصرح بغلط سيبويه، فإنه بيَّن أن ما استشهد به سيبويه ليس شاهداً على إدغام الهاء في الحاء، بل هو شاهد على إخفائها فيها؛ لعدم جواز الإدغام في مثل هذه الحالة[3]. وما قرره الرماني وافقه الشنتمري عليه ناقلاً منع الإدغام عن الأخفش وتجويده الإخفاء فيها[4].

ويظهر موقف السيرافي من الغلط المنسوب إلى سيبويه في هذه المسألة في مخالفته واعتراضه عليه، وبيان أوجه الغلط فيما ساقه سيبويه من شاهد.

(١) ينظر: السيرافي: شرح الكتاب، ١٩: ٤٥٠. وينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٨: ٣٧٦٩

(٢) ابن ولاد: الانتصار لسيبويه، ٢٦٨.

(٣) ينظر: الرماني: شرح الكتاب، ٨: ٣٧٦٩.

(٤) ينظر: الشنتمري: النكت، ٣: ٤١١

واختلفت عبارة السيرافي هنا في وصف الغلط المنسوب إلى سيبويه اختلافاً أوجبه العطف بين المتعاطفين، وفرق بين أو العاطفة وبين الواو، ولعل العبارة هنا ألطف من سابقتها، إذ قد يحمل استشهاد سيبويه هنا على السهو، والسهو أقل درجة من الغلط الذي قد يعيا الإنسان في طلب الصواب فيه.

الخاتمة

عرض السيرافي في شرحه للكتاب لعدد من المسائل التي غُلِّط فيها سيبويه، سُبق إلى بعضها، وأخرى كان له الفضل في بيانها، وكان له مع تلك الأغلاط موقف أسهم في بيان مراد سيبويه، ورد اعتراض المعترض وحكمه، أو تقويم عبارة الكتاب بما لا يرد عليه الغلط.

وبعد ذلك التطواف، والبحث في موقف السيرافي منها يصل البحث إلى نتائج، أهمها:

- كان للسيرافي أثر في كتاب سيبويه جاوز الشرح والبيان إلى محاولة توجيه عبارة سيبويه فيما كان لبعض النحويين اعتراض عليه.
- لم يكن مصطلح الغلط بوصفه حكماً معيارياً على أساليب لغوية أو مسائل نحوية مصطلحاً مستقراً عند متقدمي النحويين، بل تعدد المصطلحات الدالة على معنى هذا الحكم منها مصطلح الخطأ، والسهو، واللحن، وأظن أن جميع هذه المصطلحات بحاجة إلى تحرير ودراسة.
- تنوعت الأغلاط المنسوبة إلى سيبويه الواردة في شرح السيرافي في قسمين: أحدهما: أغلاط في القاعدة النحوية. والثاني: الغلط في الشاهد أو المثال النحوي.
- كان لعبارة سيبويه وأسلوبه في تقرير الأحكام وبناء القواعد أثر في اعتراضات النحويين عليه، ولذا اجتهد المنتصرون له في توجيه كلامه وحمله على ما يوافق القواعد النحوية، وبما يرد اعتراض المعترض.
- لم يكن السيرافي فيما أورده من أغلاط منسوبة إلى سيبويه سابقاً إليها، بل كان في كثير منها حاكياً لقول من سبقه من النحويين، كالأخفش والمبرد، ولم يستظهر السيرافي من الكتاب -فيما عرضت له - إلا أغلاطاً ثلاثة كلها داخلة في مبحث الغلط في المثال النحوي.
- تمثل موقف السيرافي من الأغلاط المنسوبة إلى سيبويه بالاعتراض على تلك الأغلاط، وتوجيهها بما يوافق القاعدة النحوية وبما يرد الغلط عن سيبويه ويبرؤه منه. إلا ما كان من أغلاط استظهرها السيرافي فكان فيها مخالفاً لسيبويه فيما قرره.
- أظهرت انتصارات السيرافي لسيبويه في تلك المسائل جانباً من التوجه النحوي له، إذ ظهرت وافقته لسيبويه في غالب المسائل، ما يؤكد متابعته لمدرسة البصرة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع:

- الأزهري: محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين (مكتبة الخانجي/ القاهرة).
- الأزهري: خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح (الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢١هـ).
- الأشموني: علي بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد (المكتبة الأزهرية للتراث/ القاهرة).
- با بعير: عبدالله صالح، ظاهرة النيابة في العربية (الطبعة الأولى، دار حضرموت للدراسات والنشر/ المكلا، ٢٠١٠م).
- البغدادي: عبدالقادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق (الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية/ دمشق، ١٤١٤هـ).
- البكري: أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (الطبعة الثالثة، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٠٣هـ).
- البطليوسي: أبو الفضل قاسم بن علي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق معيض بن مساعد العوفي (الطبعة الأولى، دار المآثر/ المدينة النبوية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي (الطبعة الأولى، مطبعة العاني/ بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- الحموي: أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان (الطبعة الثانية، دار صادر/ بيروت، ١٩٩٥م).
- أبو حيان: محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد (الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨هـ).
- التذييل والتكميل، تحقيق حسن هنداوي (الطبعة الأولى، دار القلم/ دمشق، ١٤٢٠هـ).
- ابن خالويه: أبو عبدالله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

- الرماني: علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق شريف عبد الكريم النجار (الطبعة الأولى، دار السلام/ القاهرة، ١٤٤٢هـ).
- الزجاج: إبراهيم السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي (الطبعة الأولى، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٠٨هـ).
- الزكي: أحمد رحمان، ظاهرة الغلط في الدرس النحوي حتى نهاية القرن الرابع للهجرة (رسالة ماجستير، جامعة مؤتة/ الأردن، ٢٠١٣م).
- ابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٣٦هـ).
- سيبويه: عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون (الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م).
- السيرافي: الحسن بن عبدالله،
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين (الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٩هـ).
- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال،
- شرح شواهد المغنى، تحقيق أحمد ظافر كوجان (لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م).
- همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (عالم الكتب/ القاهرة، ١٤٢١هـ).
- الشاطبي: إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (ط١، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ).
- الشنتمري: يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب (وزارة الأوقاف والشؤون المغربية/ المغرب، ١٤٢٠هـ).
- العسكري: الحسن بن عبدالله، الفروق في اللغة، تحقيق محمد سليم (دار العلم/ القاهرة).
- العيوني: سليمان بن عبدالعزيز، حواشي كتاب سيبويه (الطبعة الأولى، دار طيبة الخضراء، ١٤٤٢هـ).
- ابن فارس: أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون (دار الجيل/ بيروت، ١٤٢٠هـ).

- الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد،
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي (الطبعة الأولى، دار الكتب/ القاهرة، ١٤١٠هـ).
- الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدرين قهوجي وبشير جويجابي (الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث/ دمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد النجار (الطبعة الثالثة، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٢٢هـ).
- ابن مالك: محمد بن عبدالله،
- شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (الطبعة الوى، دار هجر للطباعة النشر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي (الطبعة الأولى، جامعة ام القرى/ مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة (عالم الكتب/ بيروت، ١٤٣١هـ).
- المجريطي: هارون بن موسى، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق عبدربه عبداللطيف عبد ربه (الطبعة الأولى، مطبعة حسان/ القاهرة، ١٤٠٤هـ).
- المرادي: بدر الدرين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان (الطبعة الأولى، دار الفكر/ بيروت، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م).
- ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق أمين عبدالوهاب وآخرين (الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي/ بيروت).
- ابن مقبل: تميم بن أُبي، ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن (الطبعة الأولى، وزارة الثقافة/ دمشق، ١٣٨١هـ).
- ناظر الجيش: محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين (الطبعة الثانية، دار السلام/ القاهرة، ١٤٣٥هـ).
- النحاس: أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد (الطبعة الأولى، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ).

- ابن الوراق: محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش (الطبعة الأولى، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤٢٠هـ).
- ابن ولاد: أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان (الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة/ دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).
- ابن يعيش: يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق إبراهيم محمد عبدالله (الطبعة الثانية، دار سعد الدين/ دمشق، ١٤٣٦هـ).